

الحاج حسن: لتأمين بيئة حاضنة للاستثمار الصناعي



الحاج حسن خلال ورشة عمل «يونيدو»

افتتح وزير الصناعة حسين الحاج حسن ورشة عمل نظمه المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» في إسكوا، بعنوان «التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في خطة التنمية لما بعد 2015، منظور من لبنان والأردن».

بداية تحدث ممثل «يونيدو» كريستيانو باسيني لافتاً إلى أن هذه الورشة، «تأتي في سياق استكمال جدول الأعمال الذي وضع للسنوات التالية للعام 2015 من أجل مواجهة الصعوبات والتحديات التي تهدد إمكانيات التطور والاستقرار في المنطقة العربية».

ولفتت مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في إسكوا رولا منجلاني، إلى أن «التنمية الصناعية ترتبط بمفهوم التنمية المستدامة بركانها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ارتباطاً وثيقاً، وترتكز على مقاربات تتقاطع مع استخدام الموارد الطبيعية وتساهم في خلق فرص العمل وتحقيق نسب نمو أفضل وبناء اقتصادات قوية للدول».

ثم تحدثت مديرة الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية المغربية السفيرة دونا الترك، لافتة إلى أن الورشة تكتسب أهمية لأنها تتزامن مع المفاوضات الحاصلة في نيويورك لإقرار الوثيقة الختامية لأجندة التنمية التي ستقدم في أيلول المقبل ولأنها تلقي الضوء في ظل نظام مقعد على قطاع أساسي للاقتصاد اللبناني وللتنمية».

وأكد المستشار البيولوماسي في وزارة الخارجية الأردنية محمد طراونة دعم بلاده لمنظمة يونيدو «لتلعب دور المضيف للمناقشات المتعددة الاهداف التي تشر الخطوط التي تحدد التنمية الصناعية بما يتواءم مع إعلان ليمبا».

وتمن رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجليل «التعاون البناء مع منظمة اليونيدو، منوهاً بالرهوية التي أطلقتها وزارة الصناعة في احتفال اليوم الوطني للصناعة اللبنانية»، كما طالب المسؤولين بوضع سياسات اقتصادية واضحة والالتزام بالشباب اللبناني لتحرير عجلة الاقتصاد الوطني وتأمين فرص عمل جديدة».

وكانت الحاضنة، بدورها، أنه «لا يمكن أن تستقر سياسات تنمية ومستدامة من دون استقرار أممي وسياسي».

وقال: «شهدنا الكثير من المؤتمرات عن التنمية وعن المحافظة على البيئة. لكن الكلام الكثير على السياسات التنموية يبقى كلاماً. فالفقر والجوع لم يتكفنا. هذا يعني إما أن السياسات المعقدة خاطئة أو أن النيات غير سليمة. وسال: «كيف يمكن تمويل التنمية من الدول الغنية وهي تعاني أصلاً من دين عام وعجز هائل في موازنتها؟ وكيف يمكن الطلب من الدول النامية وغير الصناعية أن تلتزم بالشروط البيئية فيما الدول الصناعية الكبرى هي الأكثر لوثاً كما أنها ترفض الانضمام إلى معاهدات الحد من الانبعاثات كالفاقية كيوتو وغيرها. وبالتالي إن الدول الغنية هي سبب المشاكل وليست الدول الفقيرة. والدول الغنية هي التي لا تلتزم اتفاقات التجارة الحرة، فيما تفرض على الدول الأضعف والأكثر فقراً أن تخضع لمتطلباتها ولا تفرض عليها الضغوط والمغويات».

وأضاف: «أما نحن في لبنان، فليس لدينا سياسة اقتصادية اجتماعية بيئية طويلة الأمد متكاملة لمواجهة هذه التحديات، وعند تغيير الحكومات، قد يتبنى وزير جديد سياسة مغايرة للذي سبقه. فكيف تستمر سياسات تنموية بهذه العقيلة السياسية؟ في لبنان طاقات بشرية ومستوى تعليمي وجامعي رفيع، كما أننا لا نحتاج إلى التمويل بوجود وداغ في المصارف تقارب الـ 180 مليار دولار».

ويعد أن شرح الحاج حسن المشاكل التي تعترض تطوير القطاع الصناعي التي تتعلق بارتفاع كلفة الإنتاج والسياسة العقارية المظلمة، عزاهما إلى «ما قبل الطائف بسبب السياسات الخاطئة والرافضة لدعم

البناء

كلمات على هامش مؤتمر الاستثمار في دمشق

■ تامر بلبيسي *

الواقعة من عودتها إلى العافية. فلماذا لا يفكر السوريون بغير السوداوية نحو بلدهم بدلاً من أن يشاركوا في الاستعداد لملاقاة هذه الفرصة ويكونوا شركاء في عمران بلدهم؟ والشراكة هنا مقصد من دافعه الريح فقط، فكيف لا تكون مقصد الربح وبعضاً من الإيمان بالوطن؟

السوريون الذين يستثمرون سيوظفون بعد نجاحهم جزءاً من عائد استثمارهم داخل البلد ويشغلون جزءاً من يده العاملة، وشراكة السوريين في هذا المؤتمر علامة نبض الحياة السورية لكنها إشارة وأعدة لمستقبل سورية وفرصها التي لا تبخل بها على أبنائها حتى وهي في قلب المعاناة.

المشاركون السوريون آتون ليقولوا لها: نحن هنا يا سورية نلبي النداء لننضج معك بجرأة الحياة، كما أن الذين يرون الفرص الواعدة ويسعون إلى ملاقاتها صنعوا من المؤتمر فرصة تلاقى العلم والوطنية والإرادة والمصلحة والعقل والعاطفة، فكانت المشاركات والحوارات وعمليات التعارف وأوراق العمل غنية بالعناني المعبرة عن هذا الخليط الذي لن نجد في بلد غير سورية.

أما المغتربون الآتون فيعلمون أن الغربة طريق لبناء

سورية أم الحياة عسيرة على الموت، فرغم الدمار والدم والالأم، لا يزال نبض الحياة فيها مصدر إعجاب وإنهيار والكل يقول ويعترف لو وقع ما وقع على سورية في أي بلد في العالم لما بقي فيه مظهر من مظاهر الحياة، بينما نحن نرى كل شيء يدور كعجلة لا تتوقف، عمال النظافة والحدائق ما زالوا ينهضون إلى أعمالهم مع طلوع كل فجر ليقولوا لكل مقيم أو قادم إن سورية بالف خير. يكفي أن نخيل أن انقطاع الكهرباء لساعات عن مدينة شيكاغو الأمريكية تسبب بعشرات جرائم القتل والاعتصام والسرقة، بينما في سورية، بخلاف ما يرتكبه الإرهابيون من أعمال وحشية، تهبط نسبة الجريمة أيام الأزمات.

هذه هي سورية، ومؤتمر الاستثمار علامة من علامات الحياة لبلد يقيم أبنائه أعراسهم، ويواصلون دورة حياتهم من قلب الركام، مؤمنين بأن ما وهبهم الله من مقدرات وعناصر حياة يستحق أن يقابلوه بهذا العزم وهذه الإرادة. وفي المقابل، فإن هذا المؤتمر هو جواب عن سؤال عما إذا كانت سورية فرصة استثمارية تستعد لها الدول الأجنبية

وانطلقت أمس فعاليات مؤتمر الاستثمار والتشاركية الأولى لإعادة إعمار سورية الذي تقيمه «لجنة سيدات الأعمال الصناعيات» في غرفة صناعة دمشق وريفها ومؤسسة «بصمة شباب سورية» و«الجمعية السورية للبحوث والدراسات» في فندق الشام في دمشق، بمشاركة سيدات ورجال أعمال من سورية ودول الغربة والدول الصديقة.

صمود الاقتصاد

وأوضح وزير الصناعة كمال الدين طعمة «أن الأوضاع السائدة في البلاد لا تمنع الحكومة من العمل على تأمين متطلبات صمود الاقتصاد الوطني من خلال سياسة اقتصادية رشيدة توازن بين الإمكانات والأولويات وتخطط لسياسات تروم الفجوات بين الموارد والنفقات وبين الاستيراد والتصدير وبين الإنتاج والتصريف والأجور والأسعار مع التأكيد على أهمية إعادة تأهيل القطاع الصناعي العام والخاص»، لافتاً إلى «ما قامت به في هذا الإطار عبر إجراء تغييرات اقتصادية مهمة من خلال تحديث البيئة التشريعية وإزالة العقبات أمام الاستثمارات الداخلية والخارجية وتعينة رأس المال و تنشيط القطاع الخاص ومنحه فرصاً أفضل للاستثمار والاستثمار المباشر والمشاريع المشتركة على الجوانب المهمة للمهمة الاقتصادية والاجتماعية التي تحمل رؤى أكثر شمولية».

وأكد الوزير «إيمان الحكومة بتطوير القطاع الخاص من خلال خلق بيئة تشريعية تشجع الاستثمار وتحسن مناخه بالتوازي مع متابع الإصلاح الاقتصادي والإداري وإصدار التشريعات اللازمة إلى جانب ما هي يصدد إنجازة حالياً في شأن تطوير هذه القوانين وإصدار قناتون التشاركية وإنجاز البنية التحتية للاستثمار، وخصوصاً الصناعي منه في المدن الصناعية وتقديم كل مستلزمات العمل الصناعي اللازمة لجذب الاستثمارات

واعتبر رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس، من جهة، «أن المؤتمر فرصة لدعوة أصحاب رؤوس الأموال من المغتربين والدول الصديقة للمشاركة في إعادة إعمار سورية»، مشيراً إلى أنه «رغم الأزمة وتداعياتها فإن هناك فرصاً استثمارية في المجالات المختلفة وخاصة الصناعة التي وفرت لها الحكومة عوامل الحماية ولأسيما الصناعات التي تكفي السوق المحلية».

ولفتت رئيسة لجنة سيدات الأعمال الصناعيات في غرفة صناعة دمشق مروة

انطلاق مؤتمر الاستثمار والتشاركية الأول لإعادة إعمار سورية: لتعبئة الإمكانات الوطنية وخلق بيئة تشريعية تشجع الاستثمار



انطلاق مؤتمر الاستثمار والتشاركية الأولى لإعادة إعمار سورية الذي تقيمه «لجنة سيدات الأعمال الصناعيات» في غرفة صناعة دمشق وريفها ومؤسسة «بصمة شباب سورية» و«الجمعية السورية للبحوث والدراسات» في فندق الشام في دمشق، بمشاركة سيدات ورجال أعمال من سورية ودول الغربة والدول الصديقة.

تأسيس مركز إعلامي أوروبي يفضح جرائم «داعش»

أما النائب البلجيكي السابق في البرلمان الأوروبي فرانك كيرلمان، فأكد «ضرورة العمل بالتعاون مع العديد من الشخصيات الفاعلة والمقاومة في المنطقة وأوروبا لتشكيل مجموعة ضغط وتأسيس مركز إعلامي في أوروبا بهدف توضيح حقيقة الأحداث في سورية والمنطقة وتفنيد الدعاية الإعلامية التي تبثها عشرات القنوات ووسائل الإعلام العربية والعالمية وفضح جرائم تنظيم داعش الإرهابي والسياسات الأوروبية تجاه المنطقة بما يسهم في تغيير وجهات النظر حيال هذه الأحداث».

وفي كلمة لعادل الزغير النائب في البرلمان الفنزويلي ورئيس منظمة «فيا أراب» ألقاها بالنيابة عنه متروك اللوص، أكد الزغير «أهمية دعم صمود سورية وجيشها وقيادتها والحفاظ على استقرارها»، لافتاً إلى استعداد المنظمة لتقديم كل ما من شأنه تعزيز الاقتصاد السوري والانفتاح على أي أفكار تخدم الاستثمار في سورية».

السياسات الاقتصادية التركية نوع من الأرباح

وأكد نائب رئيس حزب الوطن التركي يونس سونر عدم اعتراف حزبه والشعب التركي بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية «التي تعدّ نوعاً من الإرهاب»، معرباً عن الاستعداد «للتعاون مع الحكومة السورية والشعب السوري لإزالة هذه العقوبات وفتح أفق جديدة للتعاون في المجالات المختلفة وخاصة الاقتصادية بما يعود بالفائدة على الشعبين السوري والتركي».

وحضر افتتاح المؤتمر الذي يستمر يومين وزير الدولة لشؤون الاستثمار جمال شاهين وعدد من معاوني الوزراء ومن رؤساء الاتحادات والمنظمات وحشد من رجال الأعمال والمستثمرين من سورية ومن دول الغربة ومن الدول الصديقة ومعطي الجهات العامة المعنية بالاستثمار.

الابتوئي إلى أن هدف المؤتمر هو «السعي إلى جذب رؤوس الأموال المهاجرة وإعادة توطينها والتعاون مع رجال الأعمال والمستثمرين السوريين والمغتربين ومن الدول الصديقة وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصناعية وغيرها من مشاريع إعادة الإعمار وتحقيق نوع من التشبيك بين أصحاب المشاريع القائمة على أسس اقتصادية مدروسة مع أصحاب الاهتمامات الاستثمارية الباحثين عن فرص استثمار ذات عائد اقتصادي مضمون».

وأشار رئيس مجلس إدارة مؤسسة «بصمة شباب سورية» أنس يونس إلى «ضرورة الاستفادة من طاقات الشباب وإعادة تأهيلهم وتدريبهم بالتعاون مع الجهات المعنية وتوظيفها في الأماكن المناسبة بعد وضع المعايير الصحيحة بما يسهم في تعزيز قوة سورية وإعادة إعمارها بايدي أبنائها».

وأكد رئيس «السنادي السوري لرابطة المغتربين السوريين» في بولندا الدكتور نبيل الملاي أن «الوقت فدحان للاستفادة من خبرات وإمكانات وطاقات السوريين في دول الغربة ومن علاقاتهم في المجالات المختلفة، وخصوصاً الاقتصادية وتوظيفها في مجال إعادة إعمار سورية».

اختتام القمة المصرفية العربية - الدولية؛ الشمول المالي حاجة ملحة لتنمية الاستقرار



طريفه وبركات والقصر

بعد سنوات قليلة من الالتزام والتشجيع والتسويق والتطوير إلى تبديل منهجي وجوهري في الوسائل المصرفية المعتمدة، مما يعزز من أرباح المصارف ويزيد قدرات المجتمعات على التعامل والتواصل والارتقاء.

– الدعوة الخفية إلى تطوير التشريعات والنظم القانونية والتنظيمية التي تشكل حاضنة قانونية لآليات الشمول المالي، مما يسهل تطبيق المبادئ والأصول والديناميات.

وقد تبني المؤتمرون تمني الرئيس التنفيذي للمصرف المركزي المعاني والذي طلب فيه من اتحاد المصارف العربية «إعداد دراسة شاملة وواقعية عن أبعاد المشاريع التنموية المصرفية والمتوسطة وإرسالها إلى المصارف المركزية والمصارف الأعضاء».

عقد اتحاد المصارف العربية القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2015، تحت عنوان «الشمول المالي من أجل التنمية الاجتماعية والاستقرار» في العاصمة الهنغارية بودابست أمس وأول من أمس، برعاية رئيس مجلس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان.

تحدث في الافتتاح، إضافة إلى أوربان، وزير الخارجية والتجارة بيتر سزيجارتو، رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية محمد بركات، الرئيس الفخري لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية عدنان القصار، رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طريفه، وشارك في الافتتاح وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق وأكثر من 300 شخصية تمثل وزراء وحكام مصارف مركزية وقيادات مالية ومصرفية في بودابست ودول أوروبية عربية وعالمية.

وبحث المؤتمرون على مدى يومين، في موضوعات تناولت المحاور التالية:

– الشمول المالي من أجل التنمية الاجتماعية والاستقرار، رئيس زيادة فرص العمل والحد من الفقر.

– السياسات والإستراتيجيات ومعوقات الشمول المالي.

– زيادة استخدام الخدمات المالية وفق التجارب العربية والدولية.

– التحديات الرئيسية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعرض التشريعات وسبل الرقابة.

– كيفية تعزيز الشمول المالي من خلال قنوات بديلة منها: النقود الإلكترونية، الخدمات المصرفية الإلكترونية، تطبيق الإصلاحات على الصيرفة عبر وكيل.

كرامي: خطة إنقاذ اقتصادية

اعتبر الوزير السابق فيصل كرامي أن لبنان لن يخرج من محنة الاقتصادية والاجتماعية إلا عبر «خطة إنقاذ» تكون مشروع الوطن «وليس مشروع الحكومة التي تعرف أنها شبه مشلولة»، موضحاً أن ذلك يعني إطلاق خطة علمية مدروسة وحكيمة وذيكية يتشارك في إنجازها اللبنانيون في كل مواقعهم وكل طاقاتهم، إيماناً منهم بأن بلدهم يمتلك فرصة النجاة».

وأסף كرامي في حديث لـ Arab Economic News أن لبنان خرج منذ زمن من مرحلة ترتيب أو تحديد الأولويات الضاغطة في ما يتصل بالشان الاقتصادي، وقال: «نحن كبلد ومجتمع واقتصاد في قلب المعاناة، وكل البديهيات البسيطة التي يحتاجها أي بلد ومجتمع واقتصاد صارت أولويات».

وتعقبا على «إطلاق المنطقة الاقتصادية الخاصة لطرابلس والشمال في محاولة لإيجاد سبل التنمية المرحوة»، قال: «إن المشروع مطروح منذ أكثر من 12 سنة، وأقره مجلس النواب عام 2008، لكنه بقي حبراً على ورق كما حال كل المشاريع تقريبا في لبنان وفي طرابلس على نحو خاص، وأخيراً، جرت الحكومة الحالية الملف بشكل جيد لا يقدم ولا يُخّر. باختصار لقد نقلته من سنيان إلى آخر، ومن انتظار إلى أسرع لكتفاء ذاتي طاوقي يخفف من المخاطر المرتبطة باستيراد البترول ونقله إلى لبنان، ما يؤمن نمواً اقتصادياً مستداماً ويساعد في تخفيض العجز في موازنة الدولة».

ودعا نظرائن «الشركات النفطية المهمة بالتفكير بمرأ إلى دراسة هذا الخيار جيداً، وأنشا نعلمهم برغبيننا ببناء شراكة طويلة الأمد بمرأ وجرأ من أجل مصلحة لبنان وأمنه الطاقوي ومواطنيه».



نظريان متحدّثاً خلال حفل التسليم

أعياء مادية، بل بالعكس تحصل البيانات للشركات المهمة».

وأضاف: «لقد وضعت برامج المسوحات الجيوفيزيائية من البر والبحر والجيوب في الأجابه على الأسئلة التالية: لماذا لم يتم حصول أي اكتشاف تجاري في أي من الأبار السبع التي حفرت بمرأ بين عامي 1948 و1967؛ إلى أي مدى يتشابه النظام الجيولوجي في البر مع الحوض التدمري شرقاً والحوض الشرقي غرباً؛ هل يمكن تحديد أماكن محتملة لحفر آبار استكشافية مستقبلاً؟»

وأشار نظريان إلى أنّ هذا المشروع قد حرك الركود المتنامي منذ خمسين عاماً لملف التنقيب عن البترول في البر منذ العام 2009 علماً أنه لم تجر أي محاولة جديدة لاستكشاف أو للتنقيب عن البترول بين عامي 1967 و2009.

وتحدثت رئيس شركة نيوز جيم هوليس أملاً «أن يساعد مشروع نيوبايزن لبنان العلماء الجيوفيزيائيين على فهم بعض الخصائص الجيولوجية ذات الأهمية في المنطقة ويتيح للشركات لتحديد أمكنة الاستكشاف، الاستحجار والحفر في لبنان».

وأشار نظريان إلى أنّ الوزارة «سارت منذ عام 2009، بمسار متوازماً للتنقيب عن البترول بجرأ وبرأ مع فارق وحيد بين البحر والبر، الأوهو توافر معلومات جيوفيزيائية من المسوحات الزلزالية بجرأ أكثر منها بمرأ»، وقال: «لقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ 2011/10/19 على الخطة الموضوعه من قبل الوزارة للتنقيب عن البترول في البر بدءاً بالاستحصال على معلومات جيوفيزيائية قابلة للتحليل لبنان إمكانيات وجود مواد هيدروكربونية بمرأ». وقال: «إنفاذا لهذا القرار تم توقيع أول عقد في عام 2012 بصيغة متعهد الزمان مع شركة Spectrum للاستحصال على 500 كلم من المسوحات الزلزالية الختامية الإبعاد، كما تم توقيع العقد الثاني مع شركة NEOS في أوائل العام 2014 بصيغة متعهد الزمان وهي الصيغة التي لا تعبد الدولة أية

نظريان يتسلم بيانات المسوحات الجيوفيزيائية الجوية

أعلن وزير الطاقة والمياه أرتور نظريان «أنّ التنقيب عن البترول في البر اللبناني قد بدأ ولا يوجد أي تضليل في التنقيب بمرأ أو بحرأ، وخصوصاً أن هذا المشروع قد حرك ركوداً دام خمسين عاماً في ملف التنقيب عن البترول في البر اللبناني، خلال رعايته حفل تسليم «داتا» المسح الجوي للبر اللبناني والمنطقة الفاصلة بين البر والبحر، بدعوة من وزارة الطاقة والمديرية العامة للنظ وهيئة إدارة قطاع البترول بالتعاون مع شركتي Neos Petroserv و Geos Solution، في فندق هيلتون متروبوليتان بالاس».

وقدم رئيس وحدة الجيولوجيا والجيوفيزياء في هيئة إدارة قطاع البترول وسام شياط عرضاً مصوراً عن تاريخ التنقيب عن البترول في البر اللبناني وخطة وزارة الطاقة لمعاودة التنقيب في البر منذ العام 2009 علماً أنه لم تجر أي محاولة جديدة لاستكشاف أو للتنقيب عن البترول بين عامي 1967 و2009.

وتحدثت رئيس شركة نيوز جيم هوليس أملاً «أن يساعد مشروع نيوبايزن لبنان العلماء الجيوفيزيائيين على فهم بعض الخصائص الجيولوجية ذات الأهمية في المنطقة ويتيح للشركات لتحديد أمكنة الاستكشاف، الاستحجار والحفر في لبنان».

وأشار نظريان إلى أنّ الوزارة «سارت منذ عام 2009، بمسار متوازماً للتنقيب عن البترول بجرأ وبرأ مع فارق وحيد بين البحر والبر، الأوهو توافر معلومات جيوفيزيائية من المسوحات الزلزالية بجرأ أكثر منها بمرأ»، وقال: «لقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ 2011/10/19 على الخطة الموضوعه من قبل الوزارة للتنقيب عن البترول في البر بدءاً بالاستحصال على معلومات جيوفيزيائية قابلة للتحليل لبنان إمكانيات وجود مواد هيدروكربونية بمرأ». وقال: «إنفاذا لهذا القرار تم توقيع أول عقد في عام 2012 بصيغة متعهد الزمان مع شركة Spectrum للاستحصال على 500 كلم من المسوحات الزلزالية الختامية الإبعاد، كما تم توقيع العقد الثاني مع شركة NEOS في أوائل العام 2014 بصيغة متعهد الزمان وهي الصيغة التي لا تعبد الدولة أية